

Distr.: General  
17 July 2020  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 17 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

أتشرف بأن أرفق طيه نسخة من الإحاطتين اللتين قدمتهما المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنغر أندرسن، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في الشرق الأوسط (اليمن)"، المعقودة يوم الأربعاء، 15 تموز/يوليه 2020. وقد أدلى ببيانات أيضا وزير خارجية اليمن، محمد عبد الله الحضرمي، وممثلا مصر والمملكة العربية السعودية.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر الإحاطتان والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستوف هويسغن

رئيس مجلس الأمن



## المرفق الأول

## بيان المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إنغر أندرسن

إن بيئة منطقة البحر الأحمر وسكانها معرضون حالياً بشدة لخطر تسرب كميات هائلة من النفط من الناقل صافر، وهي وحدة تخزين وتفرغ عائمة ترسو على بعد 4.8 ميل بحري قبالة ساحل رأس عيسى في اليمن. ووفقاً للتقديرات، فإن صافر تحتوي على 1,148,000 برميل من خام مأرب الخفيف. وإذا خرجت الحالة عن السيطرة، فإنها ستؤثر بشكل مباشر على ملايين الناس في بلد يعاني بالفعل من أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم. وستدمر نظماً إيكولوجية بأكملها لعقود وتمتد آثارها إلى ما وراء الحدود.

ومع ذلك، ثمة نقطة مضيئة في هذه الصورة القاتمة. فهذه الكارثة يمكن منعها تماماً - إذا تصرفنا بسرعة. والأمم المتحدة لديها القدرة على التدخل وحل المشكلة.

اسمحوا لي أن أقدم بعض المعلومات الأساسية. إن الناقل صافر لم تجر صيانتها منذ عام 2015. وتتدهور حالتها يوميا، مما يزيد من احتمال حدوث تسرب نفطي. وإذا حدث ذلك، فإنه سيسبب كارثة بيئية، مع ما يترتب على ذلك من تأثير على النظم الإيكولوجية وعلى حياة 28 مليون شخص، ربما، يعتمدون على تلك النظم الإيكولوجية في كسب رزقهم. ونتيجة لذلك، ليس من المستبعد أن يسهم ذلك أيضا في تدهور الأمن في المنطقة، لأن الموارد التي يعتمد عليها السكان ستصبح ملوثة وشحيحة ومتنازعا عليها.

ويُعتبر السيناريوهان التاليان محتملين على نحو متزايد. أولاً، أن يؤدي تآكل وعدم صيانة الناقل صافر لفترة طويلة من الزمن إلى تسرب بعض النفط في البحر. وثانياً، أن يؤدي وقوع انفجار وحريق على متنها، نتيجة الاشتعال العرضي للغاز المتراكم في صهاريج الشحن، إلى سيناريو كارثي، يتمثل في تسرب هائل لمعظم أو كل النفط في البحر.

ويمكن أن يترتب على حدوث تسرب نفطي أو انفجار في البحر الأحمر تأثير بيئي خطير وطويل الأمد. فالبحر الأحمر هو أحد أهم مستودعات التنوع البيولوجي على ظهر هذا الكوكب. وتدعم مياهه أنواعا هامة دولياً، بما في ذلك ثدييات بحرية وسلاحف بحرية وطيور بحرية. وتتألف البيئات البحرية الساحلية في المنطقة من مناطق ساحلية قاحلة وأراض رطبة ساحلية وأشجار مانغروف وأعشاب بحرية وشعاب مرجانية، والتي تشكل الأساس لجزء كبير من التنوع البيولوجي الفريد في المنطقة ولإنتاج مصائد الأسماك فيها ولقيمتها كمقصد للترفيه ومنطقة يكتسي حفظها أهمية. ويُقدر أن ما مجموعه 28 مليون شخص يعتمدون على الموارد الطبيعية للبحر الأحمر والمنطقة الساحلية لكسب رزقهم. وعليه، فإن حدوث انسكاب نفطي أو انفجار سيكون له، بالإضافة إلى أثره على الطبيعة، تأثير هائل على سبل عيش وصحة السكان الذين يعتمدون على الموارد الطبيعية للمنطقة، بما في ذلك مصائد الأسماك.

وقد تم مؤخراً تكليف خبراء مستقلين بإعداد نماذج لأسوأ سيناريو والذي ينطوي على حدوث انسكاب نفطي من الناقل صافر وانفجار على متنها. ومن بين السيناريوهات المحتملة، وجدت الدراسة أن حدوث انسكاب نفطي في أي وقت من السنة سيشكل تهديداً هائلاً لسبل العيش. ولكن الوضع الأسوأ سيحدث إذا حدث التسرب النفطي خلال الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، نظراً للتيارات والرياح السائدة. وفيما يلي النتائج الرئيسية لمشروع إعداد النماذج بخصوص الآثار المحتملة.

فيما يتعلق بمصائد الأسماك على طول ساحل البحر الأحمر في اليمن، فإن 100 في المائة منها ستأثر في الأيام الأولى وقد ترتفع التكلفة إلى 1.5 بليون دولار على مدى 25 عاما.

ويمكن أن يؤدي إغلاق ميناء الحديد لمدة خمسة إلى ستة أشهر إلى زيادة أسعار الوقود في اليمن بنسبة 200 في المائة لعدة أشهر.

ومن المرجح أن تتضاعف أسعار المواد الغذائية وسيتعين على التجار الموجودين حالياً في ميناء الحديد نقل عملياتهم جزئياً إلى ميناء عدن، الذي سيكافح لاستيعاب الحجم الإضافي.

ويتوقع نموذج آخر للانتشار الجوي استُكمل في عام 2020، والذي يقوم على فرضية التهام النيران للحمولة بأكملها بين شهري تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، أن يتعرض أكثر من 8.4 مليون شخص لمستويات ضارة من ملوثات الهواء. ويتوقع هذا النموذج أيضاً أن تتأثر مساحة 500 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية على طول الشاطئ في اليمن، مما سيؤدي إلى خسارة في الإنتاج قدرها 70 مليون دولار وإلى تضرر 3.25 مليون مزارع من فقدان المحاصيل وتعرض ما يزيد على 8 000 بئر مياه لخطر التلوث.

وقد تُرست الآثار الصحية للهيدروكربونات على البشر بشكل جيد. وتتراوح هذه الآثار بين تهيج الجلد والسرطان. وفي حالة حدوث انسكاب نفطي، ربما تتراكم بعض مركبات الهيدروكربونات بيولوجياً داخل كائنات حية، مثل المحار، ويمكن أن يزيد تركيزها على طول السلسلة الغذائية. وقد يتعرض البشر لتركيزات تلك الملوثات في الأغذية والتي يمكن أن تكون ذات حجم أكبر من تلك الموجودة في البيئة الملوثة. وهذا الأمر إشكالي بصفة خاصة لأن السكان الذين يعيشون بعيداً عن موقع الانسكاب النفطي يمكن أن يتأثروا باستهلاك الأغذية القادمة من المنطقة المتضررة من الانسكاب.

وقد نشرت حكومة اليمن تقييماً للمخاطر البيئية التي تشكلها الناقلة صافر. كما تم وضع نماذج لانسكاب نفطي محتمل بالتعاون مع مركز المعونة المتبادلة التابع للهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن.

وعلى الرغم من أن الساحل الغربي لليمن سيكون الأشد تضرراً لحد كبير، فإن تأثير أي انسكاب نفطي سيمتد أيضاً بسرعة إلى بلدان البحر الأحمر المجاورة، بما في ذلك جيبوتي وإريتريا والمملكة العربية السعودية. كما أن حدوث انسكاب نفطي في البحر الأحمر سيؤثر على الطلب على الأسماك من البحر الأحمر بأكمله. كما سيؤثر ذلك على حركة أكثر من 20 000 سفينة تمر عبر البحر الأحمر كل عام، مما قد يؤدي إلى شل أحد أكثر الطرق التجارية ازدحاماً في العالم.

وينبغي أن تشمل الاستجابة التشغيلية لأي انسكاب نفطي احتواء النفط في البحر وجمعه وتنظيف الشواطئ، ثم التخلص من المواد الملوثة الناتجة عنه. وحتى إذا ما بدأت أنشطة الاستجابة مباشرة بعد وقوع حادث الانسكاب النفطي، فإن انتعاش النظم الإيكولوجية والاقتصادات سيستغرق سنوات. كما أن النزاع في اليمن سيعرقل الجهود الرامية إلى التصدي في الوقت المناسب وبطريقة فعالة لحالة طوارئ بيئية.

ويدون المساعدة، لا تملك حكومة اليمن ولا البلدان المجاورة حالياً القدرة على السيطرة على آثار التسرب النفطي الهائل والكارثة البيئية الناجمة عنه والتخفيف منها. وستتردد الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها الجهات الفاعلة من القطاع الخاص، التي تستجيب عادة لمثل هذه الحوادث في نشر موظفيها ومواردها في منطقة النزاع.

ورغم إعداد الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن مشروع خطة طوارئ إقليمية، فإن هذه الخطة تحتاج، في تقديرنا، إلى دعم إضافي كبير من أجل اختبارها ومواصلة تطويرها، سعياً لتنفيذها في حالة وقوع حادث.

وبالإضافة إلى ذلك، أدت أزمة مرض فيروس كورونا إلى الحط من مسألة التسرب النفطي إلى مرتبة متدنية في قائمة أولويات دول المنطقة. ومنع الأزمة من التفاقم هو في الحقيقة الخيار الوحيد لتجنب وقوع كارثة بيئية وإنسانية. وعلى الرغم من صعوبة السياق التشغيلي، ينبغي عدم ادخار أي جهد من أجل القيام أولاً بتقييم تقني وإجراء إصلاحات أولية خفيفة. وسيوفر ذلك دليلاً مستقلاً على الخطوات التالية المناسبة، فضلاً عن كسب المزيد من الوقت.

وبالنظر إلى عمر الناقله وحالتها، فمن المرجح أن الخيار الأكثر أماناً هو إزالتها. وإذا أكد التقييم ذلك، فهذا يعني أننا سنحتاج إلى العمل مع الأطراف، أولاً، لتفريغ النفط من الناقله صافراً؛ ثانياً، سحب الناقله بعيداً إلى مكان آمن للتفتيش؛ ثالثاً، تقييم الناقله وربما تفكيكها بطريقة سليمة بيئياً. وتجري مناقشة هذه العناصر على مستويات مختلفة مع مختلف أصحاب المصلحة. وتظل الأولوية العاجلة هي نفسها: إجراء التقييم والإصلاحات الخفيفة.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا مع ذلك - جنباً إلى جنب مع جهود الوقاية هذه - مواصلة التخطيط للاستجابة الفعالة في حالة حدوث تسرب نفطي.

ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن، لوضع خطة للاستجابة.

وإذا تسرب النفط من الناقله صافراً، مما يُحتمل أن يؤدي إلى أن ينسكب في البحر الأحمر أربعة أضعاف كمية النفط المتسربة من حادثة الناقله إكسون فالديز (Exxon Valdez)، التي وقعت في ألاسكا في عام 1989، مع تسرب 275 000 برميل من النفط، فإن النظم الإيكولوجية ومصائد الأسماك ستتضرر لفترة طويلة في المستقبل. وسيعاني الأشخاص الذين يعيشون حالياً في حالة فقر بالفعل بسبب النزاعات من آثار صحية واقتصادية أخرى. كما أن الأزمة البيئية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الإقليمية.

ولم يبق أمامنا الكثير من الوقت لكي نعمل بطريقة منسقة لمنع وقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية تلوح في الأفق. ولذلك من الضروري إتاحة الوصول إلى الناقله صافراً لتقييم الحالة الراهنة للسفينة وفحصها، بحيث يمكن تفريغ النفط بأمان لمنع وقوع مثل هذه الكارثة البيئية والبشرية.

## بيان وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكونك

لقد قدمت 15 إحاطة للمجلس بشأن ناقلة النفط صافر خلال الأشهر الـ 15 الماضية. وقد كررت في معظم تلك الإحاطات الـ 15 نفس المعلومات. ونظراً لصالمة ما أحرز من تقدم ملموس في هذا الصدد، لم يكن هناك شيء جديد يمكن قوله حتى وقت قريب جداً.

ولكن في شهر أيار/مايو، أصبحت الكارثة البيئية أوشك وقوعاً من أي وقت مضى بسبب تسرب من الناقلة صافر. وفي الأسبوع الماضي، أكدت سلطات أنصار الله خطأياً أنها ستقبل بعثة للأمم المتحدة تم التخطيط لها منذ فترة طويلة لفحص الناقلة، وهي بعثة نأمل في أن تتم خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

ونفهم أن الدول الأعضاء تعمل على وضع الصيغة النهائية للتمويل لتسديد تكاليف بعثة الأمم المتحدة، التي ستشمل في المرحلة الأولى تقييماً تقنياً وأي إصلاحات أولية تثبت إمكانية القيام بها. كما استخدمت الدول الأعضاء مساعيها الحميدة بصورة مجدية للدعوة إلى هذا العمل.

ولذلك فهذه لحظة مناسبة لاستعراض ما حققناه بخصوص الناقلة صافر وما نأمل تحقيقه في المستقبل. وهناك أربع مسائل أود أن أطلع المجلس على آخر المستجدات بشأنها اليوم: أولاً، التسرب الذي حدث مؤخراً على متن السفينة؛ ثانياً، ما سيترتب على تسرب كبير للنفط بالنسبة للمجتمعات المحلية؛ ثالثاً، ماذا فعلنا حيال تلك المسألة، رابعاً، ما الذي سيحدث بعد ذلك.

دعونا نبدأ بالحادث الذي بدأ في 27 أيار/مايو، عندما بدأت مياه البحر تتسرب إلى غرفة محرك الناقلة. ومن الصعب معرفة سبب هذا التسرب على وجه الدقة، حيث لم تجر أي صيانة للناقلة، ولم تجر أي زيارات دولية لها منذ تصاعد النزاع في اليمن قبل نحو ست سنوات.

والمياه المتسربة بدون سيطرة إلى غرفة المحرك يمكن أن تزعزع استقرار الناقلة، ويحتمل أن تغرق هيكلها بأكملها. ومن شبه المؤكد أن ذلك سيؤدي إلى تسرب خطير للنفط. وكما سمع المجلس من إنغر، فإن الناقلة صافر تحمل 1.1 مليون برميل من النفط. ويمثل ذلك حوالي أربعة أضعاف ما تسرب من نفط في كارثة إكسون فالديز - وهو تسرب لا يزال العالم يتحدث عنه بعد مرور حوالي 30 عاماً.

ولحسن الحظ، كان التسرب إلى غرفة المحرك محدوداً نسبياً، وتمكن الغواصون من شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج من احتوائه. واستغرق ذلك العمل الخطير خمسة أيام، حيث قضى الغواصون ما مجموعه 28 ساعة تحت الماء. إن العالم مدين لهم بالامتنان، وأود أن أثنى عليهم على عملهم. بيد أن الإصلاح الذي قاموا به مؤقت فقط، ومن المستحيل تحديد المدة التي قد يصمد فيها. وقد يتاح للعالم وقت أطول قليلاً لحل المشكلة الأكبر، ولكنه وقت ليس بالطويل.

ويقودني ذلك إلى نقطتي الثانية وهي أثر التسرب. فقد سمع المجلس للتو من إنغر عن العواقب البيئية المروعة التي تترتب على اليمن وجيرانه. كما أن التسرب سيكون أيضاً خبراً سيئاً للشعب اليمني، الذي يعتمد الملايين منه بالفعل على المساعدات الإنسانية بعد ما يقرب من ست سنوات من الحرب، والآن يواجه جائحة غير مسبوقة.

وقد أعد خبراء مستقلون نماذج لما سيكون عليه تسرب كبير، حسب الظروف الموسمية وعوامل أخرى. وفي كل سيناريو، ستتضرر المجتمعات الساحلية بشدة في تعز والحديدة وحجة، ومعظمها في المناطق التي تسيطر عليها سلطات أنصار الله.

وفي حال حدوث تسرب خلال الشهرين المقبلين، يتوقع الخبراء أن يتأثر 1.6 مليون يمني بشكل مباشر. وفي الأساس، سيشهد كل مجتمع صيد محلي على طول الساحل الغربي لليمن انهيار سبل عيشه وسيعاني من خسائر اقتصادية فادحة. ويحتاج نحو 90 في المائة من السكان في تلك المجتمعات المحلية حالياً إلى المساعدة الإنسانية.

كما أن التيارات البحرية والأحوال الجوية الموسمية تعني أن الكثير من النفط سيبقى على الأرجح بالقرب من الساحل اليمني بدلاً من انتشاره على نطاق واسع. ونتيجة لذلك، قد يضطر ميناء الحديدة إلى الإغلاق لمدة أسابيع أو حتى أشهر.

ويستورد اليمن كل شيء تقريباً، وتأتي معظم الواردات عبر الحديدة أو ميناء مدينة الصليف القريبة. وسيؤدي فقدان أي من هذين الميناءين لفترة طويلة إلى الإخلال بالواردات التجارية والواردات من المعونة والأغذية وغيرها من السلع الضرورية البالغة الأهمية. ومن شأن ذلك أن يلحق معاناة إضافية رهيبه بالملايين من اليمنيين، بمن فيهم الأشخاص الذين يعانون من الجوع في صنعاء وصعدة وإب وأماكن أخرى تقع بعيداً عن المناطق الساحلية.

كما من شأنه توجيه ضربة قاصمة أخرى إلى الاقتصاد اليمني المنهك أصلاً. ومن شأن الاضطرابات الناجمة عن ذلك أن تعجل إلى حد كبير بالاتجاهات الأخيرة التي تدفع البلد بالفعل - مرة أخرى - نحو المجاعة. كما ستتأثر الطرق البحرية الدولية والدول المجاورة أيضاً.

لذلك، أريد أن أقول بوضوح إن مخاطر ناقلة النفط صافر ليست بأي حال من الأحوال بيئية بحتة، على الرغم من أن التأثير البيئي سيكون مروعا، كما وصفت إنغر. إنها تشكل أيضاً تهديداً مباشراً وشديداً لرفاه ملايين اليمنيين - وربما لبقائهم على قيد الحياة. ونحن نشعر بقلق بالغ على هؤلاء الناس ونريد أن نفعل كل ما في وسعنا لتجنب نزول هذه المصيبة الجديدة بهم.

ويقودني هذا إلى نقطتي التالية: دور الأمم المتحدة. لقد طلبت الحكومة اليمنية وسلطات حركة أنصار الله رسمياً مساعدة الأمم المتحدة بشأن ناقلة النفط صافر في آذار/مارس 2018، أي قبل أكثر من عامين. وكانت الخطوة الأولى هي إجراء تقييم تقني من أجل تقديم أدلة محايدة لتوجيه الخطوات التالية، والتي ربما تشمل سحب النفط بصورة آمنة وإزالة هيكل ناقلة النفط صافر، إذا ما وافق الطرفان على ذلك.

وبسبب هجوم عسكري يدعمه التحالف في الحديدة خلال معظم عام 2018، كانت زيارة الموقع أمراً ينطوي على خطر شديد. ولكن بعد إبرام اتفاق ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام وما تلاه من وقف لإطلاق النار في الحديدة، أصبح الوصول الآمن ممكناً مرة أخرى. ومنذ ذلك الحين، ظلت الأمم المتحدة تعمل عن كثب مع الطرفين لتأمين التصاريح اللازمة حتى يتسنى لفريق الأمم المتحدة التقني أن ينتشر.

ووافقت حكومة اليمن على التقييم وسعت بنشاط إلى تيسير الوصول إلى صافر. كما ظلت سلطات أنصار الله توافق باستمرار - من حيث المبدأ. وفي الواقع، بعثت السلطات في صنعاء بعدة رسائل إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن تؤكد فيها موافقتها. كما إنها أدلت ببيانات عامة في هذا الصدد.

ولكن سلطات أنصار الله لم تكن في السابق راغبة في السماح بإيفاد بعثة من الناحية العملية. وبدلاً من ذلك، فرضت شروطاً مسبقة وربطت مسألة صافر بمسائل أخرى.

وقد درجتُ على تقديم تعليق شفوي توضيحي للمجلس، في إحاطاتي الخمس عشرة السابقة، بشأن هذه الإجراءات البيروقراطية البطيئة والمطولة لطلب التصريح بالزيارة، والذي يبدو أنه مُنح ظاهرياً ثم يتبين أنه لم يُمنح في الواقع.

وكان آخر المطالب التي قدمتها سلطات أنصار الله هو نشر آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في الحديدة قبل إجراء أي تقييم لناقلة النفط صافر. وهذه مسألة لا علاقة لها البتة بمسألة الناقل.

ولا بد لي من أن أشدد هنا على أننا لا نتخذ موقفاً بشأن مكان نشر الآلية من وجهة نظر إنسانية. فتلك مسألة سياسية وتخضع للاتفاق بين الأطراف. وهدفي الوحيد - فيما يتعلق بصافر والآلية وكل عملنا، في الواقع - هو تخفيف المعاناة ومنع وقوع كارثة إنسانية.

كذلك سعت سلطات أنصار الله إلى الحصول على ضمانات بأن تتم أعمال الإصلاح بالتزامن مع التقييم. ونود أن نفعّل ذلك. وعليه، فقد عدلنا خطة البعثة لتشمل إجراء تقييم تقني وكذلك أي إصلاحات أولية ربما تكون ممكنة. ومن الواضح، على أي حال، أن على المرء أن يعرف ما هي المشكلة قبل أن يتمكن من حلها ولا يمكن القيام بأي من ذلك من دون زيارة.

وربما نتيج لنا الإصلاحات الأولية، بقدر ما قد تكون ممكنة، مزيداً من الوقت لإيجاد حل مستدام ولكنها لن تكون كافية للقضاء على خطر وقوع كارثة. وستوفر نتائج التقييم تحليلاً محايداً لما يجب أن يحدث بعد ذلك ونوع المعدات والموارد الأخرى التي ستكون ضرورية.

وقد قال لنا الخبراء المختصون في المجال، من دون الحكم مسبقاً على نتيجة التقييم، إن علينا أن نتوقع أن تكون هناك ضرورة لإجراء إصلاحات إضافية. ولكن للسبب الذي ذكرته للتو عن الإصلاحات الأولية، فإنهم لا يعرفون بالضبط ما هي تلك الإصلاحات الإضافية الضرورية. كما قال الخبراء إن سحب النفط قد يكون السبيل الوحيد كي نزيل نهائياً خطر حدوث تسرب من ناقلة يبلغ عمرها 44 عاماً.

ويقودني هذا إلى نقطتي الأخيرة: ماذا نحن فاعلون إذن؟

تلقينا أخباراً مشجعة في الأسبوع الماضي. فقد أكد مسؤولو أنصار الله للأمم المتحدة خطياً أنهم مستعدون للإذن لبعثة الأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط صافر. وكذلك أعربوا عن اعتزامهم إصدار تصاريح دخول لأفراد البعثة. وإنني أرحب بهذا الإعلان.

وبالطبع، فقد مررنا بهذه التجربة من قبل. ففي آب/أغسطس 2019، تلقينا تأكيدات مماثلة، وعلى ذلك الأساس، قمنا بنشر فريق الأمم المتحدة ومعداته في جيبوتي بتكلفة عالية. وألغت سلطات أنصار الله تلك المهمة في الليلة السابقة للمغادرة.

غير أن الوقت لم يفت بعد ولا نزال حريصين على تقديم المساعدة. ويمكن لفريق الأمم المتحدة أن ينتشر في غضون ثلاثة أسابيع من استلام جميع التصاريح اللازمة. ونحن على اتصال بحكومة اليمن للحصول على موافقتها. وكذلك قدمنا أمس طلبا رسميا إلى سلطات أنصار الله، يتضمن تفاصيل عن خطة البعثة والأفراد والمعدات الفنية. ونأمل أن تتم الموافقة بسرعة على هذه الطلبات وغيرها من الترتيبات اللوجستية، من دون شروط مسبقة.

إن أمام سلطات أنصار الله فرصة هامة في هذا المقام لاتخاذ خطوات من شأنها أن تتقذ الملايين من مواطنيها من مأساة أخرى. ونحن تواقون إلى العمل معهم للقيام بهذا الأمر.

## بيان وزير خارجية اليمن، محمد الحضرمي

[الأصل: بالإنكليزية والعربية]

اسمحو لي في البداية أن أشكركم نيابة عن حكومة وشعب اليمن على عقد هذه الجلسة الهامة في الوقت المناسب بشأن ناقلة النفط التي، إذا تُركت من دون معالجة، ستؤدي إلى كارثة اقتصادية وبيئية لن تؤثر على اليمن فقط ولكن أيضا على المنطقة والعالم.

لقد كان السبب وراء الدعوة لعقد هذه الجلسة الخاصة بسيطا، وهو أن الطريقة الوحيدة لحل هذه الكارثة المحتملة، والتي استمرت لسنوات بسبب تعنت الحوثيين على الرغم من كل جهودنا، هي الضغط عليهم ولفت انتباه العالم إلى هذه المسألة عبر مجلس الأمن. إن حل هذه الكارثة المدمرة ليس بالأمر الصعب، ويبدأ بالسماح لفريق الأمم المتحدة الفني بالوصول إلى ناقلة النفط العائمة وتقييمها. ولكن هذا الإجراء البسيط لم يتحقق أبدا بسبب عدم سماح الحوثيين بذلك. ومع مرور الوقت، أدركنا أن الميليشيات الحوثية - وبعد تيقنها من أهمية الناقلة بالنسبة للحكومة وللمجتمع الدولي - قررت استخدامها كورقة مساومة وورقة ضغط في مفاوضات عملية السلام في تجاهل كامل للعواقب الوخيمة المحتملة من هذا السلوك غير الأخلاقي.

إننا نحاول منذ أوائل عام 2018، بمساعدة الأمم المتحدة، إقناع ميليشيات الحوثيين بالسماح لفريق الأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة غير أن محاولتنا باءت بالفشل. ولكن يقوم الحوثيون دائما، تحت الضغط، بالإعلان عن وعود فارغة، وعندما يتوقف هذا الضغط، يقومون بالتراجع عن التزاماتهم. لقد رأينا ذلك يحدث في هذه القضية من قبل، وفي قضايا أخرى أيضا. ولهذا السبب، فإننا كنا بحاجة ماسة إلى هذه الجلسة - حتى نرسل للحوثيين رسالة قوية مفادها أنه يجب عليهم الامتثال هذه المرة.

وعندما ننظر إلى العواقب المخيفة لهذه الكارثة التي ستؤدي، ضمن جملة أمور، إلى تسرب أكثر من مليون برميل من النفط الخام في البحر الأحمر وإغلاق ميناء الحديدة الحيوي لأشهر وتعريض الأحياء البحرية والتنوع البيولوجي للخطر وتعريض ملايين الناس في اليمن للغازات السامة في حالة نشوب حريق، ندرك أنه يجب علينا التحرك الآن.

نرى أن أفضل مسار للمضي قدما هو دعم الاقتراح الأخير المستقل حول خزان النفط صافر الذي تلقيناه من مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، في الشهر الماضي والذي وافقنا عليه، على ألا يكون مرتبطا بأي قضايا أخرى يتم مناقشتها حاليا.

يتكون الاقتراح من ثلاث مراحل: أولا، التقييم والإصلاحات الضرورية؛ ثانيا، الصيانة الأساسية لتسهيل استخراج النفط؛ وثالثا، التخلص من الناقلة. وأن يتم استخدام الإيرادات المحتملة من بيع النفط كمساهمة في دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في اليمن تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد وافقت الحكومة اليمنية على ذلك ولم يوافق الحوثيون عليه. وأخشى أن القبول بمجرد سماح الحوثيين بوصول الفريق الفني التابع للأمم المتحدة للناقلة خلال هذه المرحلة لن يحل المشكلة وسيتمكن الحوثيين - مرة أخرى - من خطف القضية مستقبلا عندما يتم رفع الضغط عنهم.

في الختام، السيد الرئيس، اسمحو لي مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا لكم ولأعضاء المجلس الموقرين على الاستجابة لدعوة الحكومة بعقد الجلسة لإنهاء هذه الكارثة التي تلوح في الأفق. وأمل حقاً أن يكون اليوم هو المرة الأخيرة التي يسمع فيها مجلس الأمن عن استمرار قضية تسمى "صافر" وأن يتم حلها قبل فوات الأوان.

### بيان البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

اسمحوا لي في البداية أن أثني عليكم، سيدي، على الطريقة الفعالة التي أدرتم بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه، وأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لكم ولبقية أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لنا لمعالجة التدهور الخطير في حالة ناقلة النفط صافر.

وأود أيضاً أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على إحاطتهما القيمتين.

ما زالت الأزمة في اليمن أحد أكثر التهديدات إلحاحاً للسلام والأمن الدوليين ومن أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم. وتواصل مصر الدعوة إلى عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويتولون زمامها، تقضي إلى تسوية سلمية للنزاع بصورة تستعيد الشرعية والاستقرار وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

وفي هذا الصدد، تحث مصر جميع الأطراف على المشاركة البناءة في الجهود الجارية التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام بشأن اتفاق وقف إطلاق النار، اقترانا بالتدابير الإنسانية والاقتصادية التي تمس الحاجة إليها. كما تدعو مصر جميع الأطراف إلى تنفيذ الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها في ستوكهولم، دون مزيد من التأخير، بما يحفظ وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية.

كما نواصل إدانة الهجمات ضد المملكة العربية السعودية بأشد العبارات وجميع الأعمال التي لا تزال توجع النزاع في اليمن وتنتهك قرارات المجلس ذات الصلة بتزويد الحوثيين بالأسلحة، وهو ما أكده الأمين العام بشكل مثير للقلق في آخر تقرير له بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015).

إن تدهور حالة ناقلة النفط "صافر" التي يبلغ عمرها 44 عاماً يمثل تهديداً واضحاً ووشيكاً يمكن أن يتسبب في أي لحظة في كارثة بيئية واقتصادية كبيرة قد تزيد من المعاناة الشديدة التي يقاسيها الشعب اليمني وتلحق أضراراً لا يمكن إصلاحها بالدول الساحلية في البحر الأحمر، بما فيها مصر. وقد يقوض أيضاً سلامة النقل البحري الدولي عبر مضيق باب المندب الاستراتيجي، وهو البوابة الجنوبية لقناة السويس.

وفي هذا الصدد، انضمت مصر إلى خمس دول أخرى في توجيه انتباه مجلس الأمن إلى الأضرار البيئية والإنسانية والاقتصادية المتوقعة في رسالة مشتركة مفصلة مؤرخة 11 آذار/مارس.

إن النهج الانتهازي الذي يتبعه الحوثيون من خلال تسييس المسائل الإنسانية والمخاطرة بكارثة بيئية لتحقيق مكاسب سياسية نهج غير مقبول أخلاقياً وغير مبرر بغض النظر عن دوافعه، خاصة في وقت تجتاح فيه تداعيات وباء فيروس كورونا جميع أنحاء العالم والمنطقة.

وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ التدابير اللازمة للتعاون مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان صيانة وتأمين ناقلة النفط صافر على النحو السليم دون مزيد من التأخير أو الشروط. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد لتقديم أي مساعدة تقنية مطلوبة.

وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة الملحة إلى أن يتخذ مجلس الأمن تدابير فورية لتصحيح هذه الحالة بالتوازي مع الجهود الجارية الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي.

## المرفق الخامس

## بيان الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، عبد الله يحيى المعلمي

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم شخصياً، سيدي، وجمهورية ألمانيا الاتحادية على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن على ثقة بأن قيادتكم وخبرتكم ستقودان المجلس نحو الكفاءة والنجاح. وأود أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة الخطرة لناقلة النفط صافر والأخطار التي تشكلها على البيئة والملاحة البحرية في البحر الأحمر.

إن المخاطر الجسيمة المرتبطة بناقلة النفط هاته تهدد بإلحاق الضرر بجنوبي البحر الأحمر والعالم بأسره، إذ أنها توجد على مقربة من باب المندب الذي تمر عبره الملاحة البحرية الدولية الحيوية بين آسيا وأوروبا. ويجب ألا تترك هذه الحالة الخطيرة دون معالجة، ويتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن تأمين سلامة المنطقة وأمنها.

وتشمل المخاطر الناجمة عن الوضع الحالي إمكانية حدوث انسكاب نفطي بملايين اللترات، وهو أكبر بكثير من حجم كارثة إكسون فالديز الشائنة التي وقعت في ألاسكا في عام 1989. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إغلاق ميناء الحديد لعدة أشهر، مما سيؤدي إلى نقص حاد في إمدادات الوقود وغيرها من الاحتياجات الأساسية للشعب اليمني. كما أن صناعة صيد الأسماك في المنطقة ستتضرر بشدة وسوف يستغرق انتعاشها سنوات. وعلاوة على ذلك، ستتأثر الحياة البحرية والبيئة وشواطئ بلدي تأثراً خطيراً وسلبياً. وأخيراً، فإن الغازات السامة والسحب السوداء الناجمة عن الانسكاب ستلحق أضراراً بالأراضي الزراعية والمزارع في المنطقة الشاسعة في اليمن والمملكة العربية السعودية - مما سيلحق أضراراً لا يمكن إصلاحها بالفواكه والحبوب والخضروات وسيتسبب في تشريد داخلي هائل للسكان في جميع أنحاء المناطق المتضررة.

وتدين المملكة العربية السعودية الأعمال غير المسؤولة التي تقوم بها الميليشيات الحوثية، التي تسببت في هذه الحالة في المقام الأول. ويواصل الحوثيون استغلال هذه الكارثة المحتملة لابتزاز العالم لتحقيق طموحاتهم السياسية دون اعتبار لرفاه وسلامة الشعب اليمني والمنطقة قاطبة.

وقد أكد مجلس الأمن بالفعل على ضرورة مواجهة المخاطر المرتبطة بهذه الحالة وحذر مما قد ينجم عنها من عواقب وخيمة إن بقيت دون حل. وقد فعل المجلس ذلك في القرار 2511 (2020) وفي بيانه الصحفي الصادر في 29 حزيران/يونيه 2020.

وقد أحطنا علماً بالإعلان الذي أدلى به مؤخراً المتحدث باسم الأمين العام بأن المتمردين الحوثيين وافقوا على السماح بتيسير الوصول إلى ناقلة النفط. وما زلنا مرتابين من خططهم ونواياهم ونطلب من المجلس أن يظل يقظاً ومستعداً لاتخاذ تدابير قوية وحاسمة لمعالجة هذه الحالة والتخفيف من مخاطرها.

والمملكة العربية السعودية على استعداد لاتخاذ جميع الخطوات التي قد يعتبرها المجلس ضرورية لمعالجة هذه الحالة. ونود أن نلفت انتباه المجلس إلى سجل الحوثيين في المماثلة وعدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. ويجب على المجلس ألا يسمح باستمرار هذا السلوك المتهور وغير المسؤول. ويجب على المجلس أن يكفل التوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن على أساس القرار 2216 (2015) ومبادرة مجلس التعاون الخليجي ونتائج مؤتمر الحوار الوطني - وكلها عناصر يعترف بها المجتمع الدولي بوصفها عناصر الشرعية الدولية.